

كِتَابُ
الْخُرُوجِ الْكَلَامِيِّ وَالْفِقْهِيَّةِ

عَلَى رَأْيِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْأَشْعَرِيَّةِ
وَمَعَهُ مَسْأَلَةُ الشَّارِعِ فِي الْقُرْآنِ

لِلْأَبِيِّ بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنِ سَابِقِ الصَّقِيلِيِّ

ت 493 هـ

تَحْقِيقٌ وَتَقْدِيمٌ
الدَّكْتُورُ مُحَمَّدُ الطَّيْبَرَانِيُّ



دار الفكر للطباعة والنشر
تونس

© دار الغرب الإسلامي

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 2008 م

دار الغرب الإسلامي

العنوان: ص.ب.: 200 تونس 1015

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل كان أو بواسطة وسائل إلكترونية أو كهروستاتية، أو أشرطة ممغنطة، أو وسائل ميكانيكية، أو الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من الناشر.

كتاب
المأثورات الكلاسيكية والفقهية
على رأي أهل السنة الأشعرية
ومعه مسألة الشارع في القرآن

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين

تقديم:

رَمَتْ صَقْلِيَّةٌ بِأَفْلَازٍ كَبِدِهَا مِنْ وَجْهِ الْعِلْمَاءِ وَأَفْذَاذِ الْأَدْبَاءِ عَنْ قَوْسٍ
وَاحِدَةٍ، بَعْدَ أَنْ اسْتَضْعَفُوا فِي الْأَرْضِ... وَاسْتَفْزَهُمُ النُّرْمَانُ فَأَخْرَجُوهُمْ عَنِ
الْجَزِيرَةِ إِلَّا مَنْ قَعَدَ عَنْ عِلَّةٍ، فَتَقَبَّوْا فِي الْبِلَادِ يَتَتَغَوْنَ أَمَانًا حَيْلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ
بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ... وَأَنْشَدُوا بِلِسَانٍ حَالٍ فَصِيحٍ قَوْلَ شَاعِرِهِمْ،
يَصُورُ فُرْقَتَهُمْ أَيَادِي سَبَأٍ، وَتَمَزَّعَ أَمْرُهُمْ:

بِمَكَّةِ الْإِفْيِ وَالْحُصَيْبِ⁽¹⁾ بِهِ أَخِي وَفِي مِصْرَ لِي نَجْلٌ سَقَتْهُ الْغَمَائِمُ
وَإِنِّي مِنْهُمْ وَاحِدٌ غَيْرَ أَنَّهُ وَشَى بَيْنَنَا وَاشٍ مِنَ الْبَيْنِ غَاشِمٌ⁽²⁾
وَمَمَّنْ وَشَى بِهِ غَاشِمُ الْبَيْنِ عُدَّ الْفَقِيهُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقِ الصَّقْلِيِّ
(ت 493 هـ)، فَارْزَعَجَ عَنْ مَوْطِنِهِ إِلَى مِصْرَ وَهِيَ كُرَّةٌ لَهُ، بَعْدَ أَنْ قَصَّرَتْ يَدُهُ

(1) - الحُصَيْب - مصغراً -: موضع باليمن. معجم البلدان (باب الحاء والصاد).

(2) - الدرة الخطيرة في شعراء الجزيرة: 160؛ رت: 75.

فَجَائِعُ مَا حَلَّ بِصِقْلِيَّةٍ مِنْ نَوَائِبِ الْحَدَثَانِ - عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ -⁽¹⁾، وَأَخْنَى عَلَيْهِ
الدَّهْرُ بِكُلِّكَلِهِ، وَخَبَا وَهَجُهُ بِوُجُودِهِ فِي بَيْئَةٍ عِلْمِيَّةٍ تَعَجُّ بِالْعُلَمَاءِ مِنْ كُلِّ
صَقْعٍ، فَلَمْ تَتَوَفَّرْ لَهُ دَوَاعِي الْأَشْتِهَارِ لُغْرَبِيَّتِهِ وَوَحْدَتِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ نُحِطْ
بِهِ عُلَمَاءُ؛ فَكَانَ أَنْ اهْتَبَلْنَا فُرْصَةً تَحْقِيقِ كِتَابِيهِ اللَّذِينَ بَيْنَ يَدَيْكَ، لِنَنْفُضَ عَنْ
تِرَاثِهِ مَا حَاقَ بِهِ مِنْ إِهْمَالٍ أَرْبَى عَلَى تِسْعَةِ قُرُونٍ.

وَكُتِبَ الْحُدُودُ الْعَامَّةُ الَّتِي تَحْتَجُّ أَلْوَانًا مِنْ مِصْطَلَحَاتِ الْعُلُومِ كَثِيرَةً
شَهِيرَةً، إِلَّا أَنَّهَا تُعْنِي الْبَاحِثَ فِيهَا فَتُلْجِئُهُ إِلَى أَنْ يَسْتَعْرِضَ كَثِيرًا مِنَ الْمَوَادِّ
لِلظَّفَرِ بِبُعْيَتِهِ، وَقَدْ يَجِدُ الْمِصْطَلَحَ الْوَاحِدَ تَتَعَاوَرُهُ أَنْظَارٌ كَثِيرَةٌ بِحَسَبِ مَوْقِعِهِ
مِنَ الْعُلُومِ، فَلَا يَجِدُ مَدْرُوحَةً مَنْ أَنْ يَقْرَأَ الْمَادَّةَ بِرُمَّتِهَا لِيُخْلَصَ لَهُ مُحَضُّ
الْحَدِّ فِي فَنٍّ بَعِينَةٍ... وَالْكَتُبُ الَّتِي اخْتَصَّتْ بِالْتَّعْرِيفِ بِمِصْطَلَحَاتِ الْأَصْلِيِّينَ
تُغْفِيكَ مِنْ كُلِّ مَا مَرَّ، إِلَّا أَنَّهَا مِنَ الْقَلَّةِ بِحَيْثُ يُعْنِي الْخَبِيرَ أَنْ يُعَدَّ مِمَّا طُبِعَ
مِنْهَا فَوْقَ عَقْدِ الْيَدِ الْوَاحِدَةِ.

وَقَدْ أَذْرَكَ ابْنُ فُورَكٍ (ت 406 هـ) عَوَرَ الْمَكْتَبَةِ الْأُصُولِيَّةِ إِلَى إِفْرَادِ
حُدُودِ أُصُولِ الدِّينِ وَالْفَقْهِ فِي سُفَيْرٍ يَكْفِي الشُّدَاةَ وَزَرَ التَّنْقِيرِ فِي الْمَطْوُولَاتِ،
فَأَلَّفَ كِتَابَ الْحُدُودِ وَالْمَوَاضِعَاتِ، وَقَفَّى عَلَى أَثَرِهِ الْحَافِظُ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي
الْأَنْدَلُسِيُّ (ت 474 هـ) بِكِتَابِ الْحُدُودِ فِي الْأُصُولِ، وَعَزَّزَ الْكِتَابَيْنِ -تَلْمِيذُ
الْأَخِيرِ- ابْنُ سَابِقِ الصَّقْلِيِّ بِثَالِثِ سَمَاهُ "كِتَابُ الْحُدُودِ الْكَلَامِيَّةِ وَالْفَقْهِيَّةِ
عَلَى رَأْيِ أَهْلِ السَّنَةِ الْأَشْعَرِيَّةِ"؛ فَتَوَارَدَ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ الرُّؤُوسُ عَلَى التَّأْلِيفِ
فِي هَذَا الْفَنِّ، عَلَى اخْتِلَافٍ فِي زَاوِيَةِ النَّظَرِ وَمَنْهَجِ الرَّصْفِ، فَأَوْرَدَ الْأَوَّلُ
تَعَارِيفَ قَاصِدَةٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعَقِّبَهَا بِشَرْحٍ أَوْ تَفْصِيلٍ، وَقَصَدَ الثَّانِي إِلَى تَنْزِيلِ
التَّعَارِيفِ عَلَى بَعْضِ صُورِ قَضَايَا الْفَقْهِ، لِيَرْبُطَ بِأَحْكَامٍ بَيْنَ الْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ،

(1) - الحدود الكلامية والفقهية: 82-83.

وثنى الثالث عطفه فجمع بين المنهجين، واستهوته كثرة التقسيم والتفصيل الصادرة عن وضوح منهجي وامتلاك لخاصية الفن، فضمن الكتاب ما يسعف -لو جاز- بإبراز⁽¹⁾ جديدة له أوسع وأكبر، وعرف بمحاذاة حدود الأصلين بلفيف من حدود الجدل والمناظرة، ليأتي عمله أجمع وأشمل من كتابي قرينه.

والملمح الفاقع في هذا الكتاب، دلالة عنوانه وسياق فصوله على سبق الأشاعرة إلى الجمع بين قضايا أصول الدين وأصول الفقه، ناهيك عن الاعتزاز المتضخم حدّ البأو للمؤلف بالأشعرية اعتقاداً، وهو في هذا ليس بدعاً من جُل صيارفة العلم في غربنا الإسلامي.

وتلك قلة من دواعٍ درأني إلى تحقيق الكتاب ورديفه، تنضاف إليها خصوصية كون المؤلف صقلياً مالكيّاً، تمثل آثاره جانباً من الفريدة التي انمازت بها صقلية عن الصقع الأندلسي، وإن كان قدّرهما بحكم المكان والأوان أن يتحدّا عند الإطلاق، وإن على غبن يلحق في الأغلب أحد الشريكين.

ولك أن تعرف -بعد هذا- أن الكتاب قد حجب عن الأنظار ردحاً من الدهر، وطوي ذكره إلا من إشارة حيية عند الونشريسي (ت 914 هـ)، حتى عدّ بذلك من فائت المكتبة الصقلية، إذ لم يقف عليه أماري، على مكين عارضته في الاحتفال لثراث صقلية و تتبّع نتاج علمائها؛ وليس ذلك بمُستغرب إذا ما علمنا أن أوفى ترجمة لابن سابق في كتب الصلّات الأندلسية لم تعدّ الفقرة الواحدة، فألجأنا ذلك إلى صنع ترجمة للرجل، تتبّعنا فيها ذكر مشيخته (7) وتلاميذه (15) وآثاره (8) وما إلى ذلك، فجاءت أوسع

(1) - ن معجم مصطلحات المخطوط العربي: 29.

ما كُتِبَ عنه حسبما نعلم، والله أعلم وأحكم.

ولئن تَمَّ لي إخراجُ الجزء الرَّدِيفِ على نسختين، فلقد تكاثفت نسخُ
خمسٍ عزيزةٍ -إحداها نكرةٌ لم يتعرَّفِ المفهرسُ عليها- لتصحيح كتاب
الحدود وتقويم مثله وسناده، فأسعفتُ بإخراج نصِّ سليم في الجملة، وتلك
منقبةٌ لهذا الكتاب أن تلافينا تبعات إخراجِه عن نسخةٍ وحيدةٍ كما وقَعَ
لقرينيه، أعني كتاب الفوركي والباجي.

وأنت ترى أيها القارئ المستبصر أن كتاب الحدود قد أفضى بنا إلى أن
يستبدَّ بذرو من الكلام فوق ما نال جزء مسألة الشارع في القرآن، فأتى منه
مأتى ذوي الفروض من العصبية؛ وتعلَّه ذلك أن هذا الجزء جاء من باب
عطف الخاص على العام، إذ هو تفصيلٌ لحدِّ الكلام الواقع في الحدود، إلا
أنَّهُ وارِدٌ على سبب، ومن ثَمَّ تلفحنا منه حرارة الانفعال، وبنالنا منه مسُ
حمية عقدية دلَّت على بعض ما كان لعلمائنا من ذبٍّ عن العقيدة، في
مواجهة مدِّ باطنيِّ كان -ولا يزال- يستشرف برأسه الشائِه كَلِّما وهَنَ عظمُ
الأمة وذهب ريحُها!

وليس يندُّ عني لقاء ما دَانَ لهم هذا العملُ، أن أشكر السادة سَدَنَةَ العِلْمِ
الخلَّص: الأستاذ الدكتور أحمد شوقي بنين -مدير الخزانة الحسنية بالقصر
الملكي بالرباط- والأستاذ الدكتور عباس ارحيلة، والأستاذ الفقيه عبد
الرحمن لكصير، والناشر الأشهر الخبير الأستاذ الحاج الحبيب اللمسي،
والأستاذة خديجة كعريط والأستاذ سمير القدوري، فلهم مني جميعاً -بُداءةً
ومُنْقَلَباً- سابغُ الشكر، وباذخُ الذكر.

وختاماً، فهذا سيفرٌ -عِلِمَ الله- لم أستشرف لإخراجِه، ولا طمحتُ
نفسي للخوض في فنِّه، ولكنني دُعيتُ إلى تحقيقه فأجبت، ومبلغُ طَلِبَتِي أن
أكون قد قمتُ ببعض من حقِّه، وإن رُدِّدتُ إلى أقلِّ من ذلك قنعتُ به،

فحسبي أن أخرجتُ النص من مكمته، ويسرته للترآة ينتفعون به، غير ملتفتين إلى ما دون ذلك من خطأ أو وهمٍ أبوءُ بإثمِهِ غيرَ عامدٍ!، شأنُ أولي النهى إقاله العثار، والتغافلُ عن الزلل...والله أسألُ أن يخلصه من شوبِ العُجب وأن يرزقني الإخلاص فيه، وإنَّا نعوذُ به -جلّت قدرته- «أن نذهب عن قوله، أو نُفتتنَ في دينه، أو تتابعَ بنا أهواؤنا دون الهدى الذي جاء من عنده»...وصلّ اللهم وسلّم وبارك وأنعم على سيدنا محمد وآله وصحبه .

د .محمد الطبراني (الصقلي الحسني)

مراكش في يوم السبت 2 رجب عام 1429 هـ

الموافق: ل 05 يوليوز 2008 م

الهاتف : 0021264812076

tab_med74@hotmail.com